الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

رئاسة جنوب إفريقيا لمجموعة العشرين
(اجتماع الممثلين رفيعي المستوى)
الاجتماع الأول لوزراء خارجية مجموعة العشرين
الجلسة الثانية: مناقشة الوضع الجيوسياسي العالمي
الموضوع:

التضامن والمساواة والاستدامة

كلمة

السيد كلافر غاتيتي
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا

٢٠ شباط/فبراير ٢٠٢٥

A.25-00246 (A)

معالي الوزير رونالد لامولا، رئيس الاجتماع،
المندوبون الموقرون،
السيدات والسادة:

يشرفني أن أخاطبكم في هذه اللحظة الحاسمة في الشؤون العالمية ونحن نجدد التزامنا بالتعددية الشاملة للجميع في مواجهة تحديات عالمية غير مسبوقة.

وأود أن أستهل كلمتي بتهنئة جنوب إفريقيا على توليها رئاسة مجموعة العشرين.

يشهد عالمنا اليوم تحولات جيوسياسية عميقة تتسم بتصاعد النزاعات، وعدم اليقين الاقتصادي، واتساع نقص الثقة في النهج متعدد الأطراف.

ومع ذلك، فإن هذه التحديات ليست معزولة. فهي مترابطة وتزيد من أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي لجميع الدول.

ورغم أن أفريقيا لا تقف وراء هذه الأزمات العالمية، إلا أنها لا تزال الأكثر تضررًا.

وتتحمل أفريقيا تكاليف غير متناسبة تتراوح بين تأثير تغير المناخ، الذي أدى إلى انعدام الأمن الغذائي والنزوح، والتداعيات الاقتصادية للصدمات الخارجية، مثل ارتفاع أعباء الديون وتقلب أسواق السلع الأساسية.

وفي الوقت الراهن، يعيش ١,١ مليار شخص في فقر مدقع متعدد الأبعاد، أكثر من نصفهم من الأطفال.

وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن يوجد ٣,٣ مليار شخص في بلدان تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفقه على التنمية.

وفي واقع الأمر، لقد عززت الفيضانات المدمرة التي اجتاحت ليبيا، وموجات الجفاف التي طال أمدها في القرن الأفريقي، والهزات الارتدادية الاقتصادية للجائحة، الحاجةَ الملحة إلى اتخاذ إجراءات عالمية منسّقة.

وأقول ببساطة، إن مسار التنمية في أفريقيا سيكون مقيدًا إلى حد كبير إذا لم يحدث تدخلٌ حاسم.

وفي ضوء ذلك، فإن مجموعة العشرين، بوصفها منبرًا يجمع أكبر اقتصادات العالم، تتحمل المسؤولية عن صياغة الاستجابات العالمية، ولديها القدرة على ذلك.

ولكن لكي نكون فعالين، يجب أن نستعيد الثقة في النهج متعدد الأطراف.

نحن بحاجة إلى الالتزام بنظام حوكمة عالمي أكثر شمولًا وإنصافًا، نظام لا يعترف بالتحديات التي تواجهها أفريقيا فحسب، بل يدمج أصوات وأولويات أفريقيا بالفعل في صياغة الحلول.

ويجب أن تتسم استجابتنا بالجرأة.

أولا، يجب أن نعيد التفكير في هيكل التمويل العالمي حتى نضمن وصول أفريقيا المنصف إلى تمويل التنمية، وآليات تخفيف عبء الديون، والحلول الابتكارية للتمويل المناخي.

ولا تزال الديون السيادية الحرجة تشكل تهديدًا وجوديًّا، حيث يعاني ٢٠ بلدًا أفريقيًّا من المديونية الحرجة أو يواجه خطر التعرض لها بسبب التزامات خدمة الديون التي تتجاوز ١،١ تريليون دولار.

إن إخفاق الإطار المشترك لمجموعة العشرين لتسوية الديون يؤكد الحاجة الملحة إلى إصلاح عميق للنظام المالي العالمي.

وثانيا، يجب أن نكثف الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يجب أن نستفيد من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بغية تعزيز المرونة الاقتصادية وتيسير التحول الشامل نحو التصنيع.

وأخيرا، يجب أن نتمسك بمبادئ السلم والأمن من خلال العمل الدبلوماسي الاستباقي، ومنع نشوب النزاعات، وبذل جهود لتحقيق الاستقرار الإقليمي.

وتتيح رئاسة جنوب إفريقيا لمجموعة العشرين فرصة بالغة الأهمية لتقديم حلول قابلة للتنفيذ في سبيل رسم مستقبل الملايين من البشر، لا سيما من خلال مبادرات مثل اللجنة المعنية بتكلفة رأس المال، وفرق العمل المعنية بالنمو الاقتصادي، والأمن الغذائي، والابتكار الرقمي.

وأفريقيا على استعداد لأن تكون شريكًا بنّاءً لإيجاد عالم أكثر استقرارًا وازدهارًا وشاملًا للجميع.

شكرًا لكم